

## قياس وتحليل العلاقة السببية بين النفقات العامة وعرض النقد والتضخم

"العراق حالة دراسية للمدة (1990-2017)"

كلثوم عبد القادر حياوي<sup>1\*</sup> و عبد الحميد سليمان ظاهر<sup>2</sup>

<sup>1</sup> جامعة دهوك ، إقليم كردستان - العراق . kalth92@gmail.com

<sup>2</sup> جامعة زاخو ، إقليم كردستان - العراق . abdulhameed.dhahir@uoz.edu.krd

تاريخ الاستلام: 2019/07 تاريخ القبول: 2019/09 تاريخ النشر: 2019/09 <https://doi.org/10.26436/hjuoz.2019.7.3.522>

### الملخص:

يعد التضخم من متغيرات الإقتصاد الكلي المهمة لما يتسم به من علاقة وثيقة مع العديد من المتغيرات الحقيقية والنقدية ، ولما يتركه من آثار سلبية على الإنتاجية، و النمو الإقتصادي، إذ يحد من معدل النمو الإقتصادي، ويزيد من التفاوت في الدخل والثروة ومن ثم الرفاهية الإقتصادية . لذا كان الحد من التضخم ومكافحته يشكل الأولوية لدى صانعي السياسات عند صياغة الأهداف الإقتصادية. الهدف الرئيسي من هذه الدراسة يتمثل في قياس وتحليل العلاقة السببية بين التضخم معبرا عنه بالرقم القياسي لأسعار المستهلك وعرض النقود، والإنفاق الحكومي في الإقتصاد العراقي للمدة (1990-2017). وكان المنهج الكمي هو الاداة المستخدمة لتحقيق هذا الهدف من خلال الاستعانة بالأساليب القياسية الحديثة من إختبار أستقرارية السلاسل الزمنية، التكامل المشترك، نموذج تصحيح الخطأ، وأخيرا سببية كرانجر. وقد أثبتت الدراسة وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين التضخم من جهة، وبين كل من النفقات العامة، وعرض النقد من جهة ثانية. كما أظهرت نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ إستنادا إلى قيمة معلمة معامل التعديل، أن معدل التضخم يستغرق بحدود ثلاثة أو أربعة سنوات لتعود ثانية إلى حالة التوازن عند حدوث أزمات ، أو صدمات اقتصادية. كما أظهرت النتائج أن هناك علاقة سببية باتجاه واحد، تتجه من عرض النقد بالمفهوم الضيق، والنفقات العامة باتجاه التضخم، أي أن كل من عرض النقد، والإنفاق الحكومي يتسببان في إرتفاع المستوى العام للأسعار.

**الكلمات الدالة:** النفقات العامة، عرض النقود، التضخم، التكامل المشترك، نموذج تصحيح الخطأ، السببية.

### 1. المقدمة

الخصوص الفترة الممتدة بين (1990-2002) من جراء العقوبات الإقتصادية الدولية على العراق والتي إنعكست آثارها السلبية على كل القطاعات الإنتاجية في الإقتصاد ، وتوقف تدفق صادرات النفط إلى العالم الخارجي. كل ذلك أدى إلى ضعف الهيكل الإقتصادي وهشاشته وتدني المستوى المعاشي لأفراد المجتمع بشكل محسوس. كما شهدت الفترة بعد 2003 زيادة حجم النفقات العامة نتيجة زيادة الصادرات النفطية العراقية بسبب رفع العقوبات الإقتصادية من جهة و إرتفاع أسعار النفط من جهة أخرى. كما أدى تردي الوضع الأمني وتفشي ظاهرة الفساد المالي والإداري وما تبعه من إرتفاع في النفقات العامة إلى إرتفاع المستوى العام للأسعار، وهو ما أرغم السلطات النقدية على التفكير في معالجة هذه الظاهرة المستفحلة ، وبالتالي إضطرت إلى إعطاء الأولوية للسيطرة على التضخم ومحاولة إيجاد سياسات مالية ونقدية سليمة ومناسبة للسيطرة على تنامي إرتفاع الأسعار .

يشكل التضخم مؤشراً حاسماً من المؤشرات الإقتصادية التي تقيس مستوى الأداء الإقتصادي للدولة، لذلك يجري صياغة السياسات الإقتصادية الكليّة للسيطرة على المستوى العام للأسعار من خلال آليات تعمل على خفض معدلات التضخم. ويعزو الكثير من الإقتصاديين سبب إرتفاع معدلات التضخم في الإقتصاد إلى زيادة النفقات الحكومية والتي بدورها تؤدي إلى زيادة العرض النقدي، إذ أن هذين المتغيرين يعتبران أهم مسبباته. إذ تتجه هذه التدفقات نحو المصارف الحكومية لينتهي بها الأمر إلى مكونات عرض النقد والمتمثلة بكل من العملة في التداول والودائع تحت الطلب، فيزيد بذلك من عرض النقد. لقد عانى الإقتصاد العراقي ولفترة طويلة من موجات تضخمية حادة ومستمرة بسبب الظروف الإقتصادية، الاختلالات الهيكلية، اعتماد الإقتصاد على عوائد النفط، التغيرات العشوائية غير المدروسة في السياسة النقدية، والعجز المزمّن والمستمر في الإقتصاد ، وعلى وجه

\* الباحث المسؤل.

## 1.1. مشكلة البحث:

تعاني معظم اقتصاديات العالم بمختلف توجهاتها الفكرية والإقتصادية من ظاهرة التضخم، ومع ازدياد حدة المنافسة بين الدول المتقدمة والنامية، تزايد الاهتمام بهذه الظاهرة وبذلت جهوداً عديدة من أجل التوصل إلى حلول ومعالجات للحد من جماحها. عليه يمكننا صياغة مشكلة البحث بالتساؤل التالي: (هل تؤثر النفقات العامة وعرض النقد في التضخم، وهل هناك علاقة سببية بين كل من النفقات العامة، عرض النقد و التضخم في الإقتصاد العراقي خلال المدة (1990-2017)؟ وما هي طبيعة هذه العلاقة؟ وما هي اتجاهاتها؟

## 2.1. أهمية البحث:

التضخم هو واحد من متغيرات الإقتصاد الكلي الرئيسة وله علاقة مع العديد من المتغيرات الحقيقية والنقدية، وتنتج عنه آثار سلبية تنعكس على الإقتصاد ككل، مثل فقدان العملة لقيمتها، تباطؤ النمو الإقتصادي، تدني المستوى المعاشي للأفراد... الخ. ولذلك تعد مكافحته والحد من إستفحاله من أولويات صانعي السياسات الإقتصادية، وهدفاً مركزياً يسعون لتحقيقه.

## 3.1. هدف البحث:

يهدف البحث إلى قياس وتحليل العلاقة السببية بين النفقات العامة، عرض النقد من جهة وبين التضخم في الإقتصاد العراقي من جهة ثانية خلال المدة (1990-2017)، والكشف عن طبيعة واتجاه العلاقة بين متغيرات الدراسة. ولغرض تحقيق هذا الهدف تم استخدام التكامل المشترك (co-integration) ونموذج تصحيح الخطأ (Error correction model)، إضافة إلى إختبار سببية (Engel & Granger).

## 4.1. فرضية البحث:

أستند البحث إلى فرضية مفادها: أن هناك علاقة طردية ومعنوية بين عرض النقد والنفقات العامة من جهة وبين التضخم في الإقتصاد العراقي خلال المدة (1990-2017) من جهة أخرى. وأن العلاقة السببية تنتج من النفقات العامة وعرض النقد إلى التضخم.

## 5.1. حدود البحث:

- الحدود المكانية: تتمثل الحدود المكانية للبحث في الإقتصاد العراقي.
- بينما تتمثل الحدود الزمانية بالمدة (1990-2017).

## 6.1. منهجية البحث:

لتحقيق هدف هذا البحث، وإثبات الفرضية التي تبناها، تم استخدام المنهج التحليلي الوصفي في الإطار النظري منه، بينما غطى القياس الكمي جانبه التطبيقي. وعليه تم تقسيم البحث إلى محورين رئيسيين

تناول الأول الإطار المفاهيمي للبحث، وخصص المحور الثاني للجانب التطبيقي منه.

## 7.1. مصادر البيانات :

- النشرات الإحصائية للبنك المركزي العراقي، سنوات مختلفة وما توفر من كتب وبحوث مكتبيه.
- اللجنة الإقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 2005

## 2. الإطار المفاهيمي للبحث

### 1.2. التضخم مفهومه، انواعه، اسبابه، واثاره.

#### 1. مفهوم التضخم (Inflation):

التضخم هو الإرتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار خلال فتره زمنية معينة قد تكون سنه او أكثر، (الوادي، عساف، وصافي، 2010، 181). ولا يمكن حصر العوامل المسببة للتضخم في عامل واحد بل هو مجموعة من قنوات التداول النقدي، كما عرف على انه الزيادة في كمية النقود المتداولة والتي تؤدي إلى زيادة المستوى العام للأسعار، أي كلما زادت كمية النقود المتداولة في السوق، وبمعدل أكبر من معدل نمو الناتج القومي الحقيقي، كلما إرتفعت الأسعار وحدث التضخم. ويمكن تعريفه على أنه نقود كثيرة تطارد سلعا قليلة في التداول. كما عرفه أنصار نظرية الدخل والإنفاق بأنه الإرتفاع في المستوى العام للأسعار الذي ينتج عنه فجوة بين السلع وحجم الدخل المتاحة للإنفاق، أما أنصار نظرية العرض والطلب فقد عرفوا التضخم على أنه زيادة الطلب التي لا يقابلها زيادة في حجم الإنتاج، ويرى كينز أن التضخم هو زيادة القدرة الشرائية التي لا يقابلها زيادة في حجم الإنتاج، أو هو زيادة الطلب الحقيقي في ظل الاستخدام الكامل للموارد. (العيسى وقطف، 2006، 257-258).

#### 2. أنواع التضخم: يقسم (Baumol) التضخم إلى نوعين

(Baumol, 2003, 664-665):

الأول هو تضخم بجذب الطلب، وهو الإرتفاع بالمستوى العام للأسعار بسبب النمو المفاجئ في معدلات الطلب الكلي والذي سببه الزيادة في الإنفاق بشقيه العام والخاص والذي يؤدي إلى انتقال منحني الطلب الكلي لأعلى اليمين، وعادة ما يرافق هذا النوع من التضخم إرتفاع معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي (GDP)، أما النوع الثاني فهو تضخم جانب العرض أو دفع الكلفة (الشمري، 1988، 265)، إذ ترتفع الأسعار بسبب إنخفاض مستوى الإنتاج والذي يعود إلى إرتفاع تكاليف عوامل الإنتاج، وخاصة الأجور والمواد الأولية، وبالتالي ينتقل منحني العرض الكلي إلى الأسفل، وعادة ما يرافق التضخم بدفع الكلفة إنخفاض في معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي. وبشكل عام يمكن تقسيم التضخم إلى الأنواع التالية:

دون أن يقابل هذه الزيادة زيادة في حجم الإنتاج، مما يدفع الأسعار إلى المزيد من الارتفاع.

- ارتفاع أسعار السلع المنتجة محليا، وبالتالي انخفاض قدرتها التنافسية في الأسواق الخارجية، مما ما يؤدي إلى تراجع صادرات البلد الذي يعاني اقتصاده من التضخم، - زيادة الاستيرادات إذ تصبح السلع الأجنبية أرخص من وجهة نظر الأفراد في البلد الذي يحدث فيه التضخم، وأخيراً يؤدي التضخم إلى تخفيض معدلات النمو الإقتصادي، فقد يؤدي الارتفاع المستمر في الأسعار إلى تخفيض معدلات الادخار نتيجة زيادة الإنفاق الاستهلاكي، وهو ما يؤدي في النهاية إلى تقليص الفرص الاستثمارية، ومن ثم تخفيض الناتج القومي، وتخفيض معدلات النمو الإقتصادي.

#### 4. مواجهة التضخم:

تباينت آراء المدارس الإقتصادية حول السياسات الواجب إتباعها لمواجهة التضخم (الوزني، الرفاعي، 2002، 175-178). إذ يعتقد الكينزيون في إمكانية تخفيض معدل التضخم من خلال السياستين المالية والنقدية المقيدتين، وهذا يتطلب فترة طويلة وقد تكون مكلفة. بينما يذهب النقويون إلى ان تخفيض معدل التضخم يتطلب تخفيضاً تدريجياً في معدل نمو عرض النقد، ويرفضون طروحات الكينزيين حول ترشيد الأسعار والاجور. اما مدرسة التوقعات الرشيدة فترى أن أتباع سياسة نقدية أقل توسعا بإمكانها أن تخفض من معدل التضخم (Fellner, 1980, 773). وترى مدرسة جانب العرض ضرورة زيادة العرض الكلي والذي سيحقق مستويات أعلى من الناتج والعمالة ومستوى أدنى للأسعار. (الوندواوي، 2010، 117).

#### 2.2. عرض النقد، مفهومه، مكوناته، وعلاقته بالتضخم:

##### 1. مفهوم عرض النقد (Money Supply)

دار جدل نظري واسع بين الإقتصاديين حول تحديد مفهوم واضح لعرض النقد، وطرق حسابه خلال مدة زمنية معينة، والسبب يعود إلى صعوبة تحديد العناصر التي يتألف منها هيكل عرض النقد. وقد تعمق هذا الاختلاف بدرجة كبيرة حتى أصبح من الصعوبة معرفة وفهم القضية الأساسية دون إدراك مفهوم عرض النقد بحيثياته، والتعرف على المفاهيم المختلفة له، وإلقاء الضوء على الجوانب المرتبطة به. ورغم الاختلاف والجدل القائم حول تحديد مفهوم واضح ومحدد لعرض النقد، إلا أنه يمكن تعريفه على أنه كمية النقود الموجودة لدى أفراد المجتمع والجهاز المصرفي خلال فترة زمنية معينة. (الدليمي، 1990، 106)، كما يعرف على أنه مجموع وسائل الدفع المتداولة في المجتمع خلال فترة زمنية معينة.

##### 2. مكونات عرض النقد:

تختلف مكونات عرض النقد من حيث درجة السيولة التي تتمتع بها، ويعتمد أهمية الأخذ بالمفهوم المناسب على مجموعة من العوامل يأتي

- التضخم الزاحف: هو اتجاه المستوى العام للأسعار نحو الارتفاع بصورة بطيئة ولكنها مستمرة حتى في حالة عدم زيادة الطلب الكلي بنسبة كبيرة). ويظهر هذا النوع في فترات متباعدة، وهناك امكانية للسيطرة عليه بسهولة، وسببه زيادة كمية النقد المتداولة، والارتفاع النسبي في الاجور والارباح. (جاسم، 200، 125).

- التضخم المكبوت: هو الحالة التي تمنع الأسعار من الارتفاع عن طريق اتخاذ الدولة مجموعه من الإجراءات تمنع من خلالها ظهور التضخم. وهو عكس التضخم الظاهر والذي فيه ترتفع الأسعار بصورة مستمرة استجابة لقوى السوق. (الادريسي، 1986، 426).

- التضخم الجامح: وهو من أخطر انواع التضخم حيث ترتفع الأسعار بمعدلات كبيرة، وتزداد فيه سرعه دوران النقود مقابل انخفاض كبير في كمية السلع المعروضة. وتفقد العملة المحلية مصداقيتها في التعامل داخليا ودوليا، ويرغب الافراد في التخلص منها والاحتفاظ بأصول ملموسه. ومن اخطر نتائجه حدوث عجز في كميته النقود المتداولة مما يدفع الدولة إلى القيام بطبع نقود بدون غطاء وبالتالي تزايد عرض النقود والأسعار (ياس، 2013، 51).

#### - التضخم المستورد: Imported Inflation

يظهر التضخم المستورد في إقتصادات البلدان النامية الأكثر انفتاحا على العالم الخارجي، وسببه ظهور الارتفاع الحاد والمستمر في أسعار السلع النهائية المستوردة من الخارج وبالتالي تصعب السيطرة عليه. (صبري، 2017، 416). وقد ظهرت في الآونة الأخيرة ظاهرة ارتفاع معدلات التضخم مصحوبة بارتفاع معدلات البطالة والتي أطلق عليها التضخم الركودي. Stagflation.

مما سبق يمكن القول أنه لا يوجد سبب واحد محدد لحدوث التضخم خاصة في البلدان النامية، بل أن تظافر العوامل النقدية وغير النقدية جميعا أدى إلى ظهور هذه الظاهرة (كاظم، 2005، 247).

#### 3. آثار التضخم Effect of Inflation

التضخم هو أحد المشاكل الإقتصادية التي تعاني منها جميع اقتصادات العالم بغض النظر عن كونها متقدمة او نامية، وله العديد من الآثار الإقتصادية والاجتماعية (الريبيعي 2006، 26) منها:  
- فقدان النقود لوظيفتها كمقياس ومخزن للقيمة، - تدهور سعر صرف العملة المحلية نتيجة تخلي الأفراد عن عملتهم المحلية واللجوء إلى العملات الأجنبية الأكثر استقراراً.

- تعطل بعض الطاقات الانتاجية بسبب تعرض الصناعة المحلية إلى المنافسة الخارجية، - أنتشار البطالة، - انخفاض المستوى المعاشي لأفراد المجتمع، والعجز في ميزان المدفوعات: فقد تؤدي الزيادة في الطلب إلى زيادة الطلب على السلع المستوردة، وإنخفاضه على السلع المحلية إلى حدوث العجز في ميزان المدفوعات والذي يمكن مواجهته إما عن طريق اللجوء إلى الاحتياطييات من العملات الأجنبية والذهب، او قد تلجأ الحكومة إلى زيادة ضخ (طبع النقود) عملتها المحلية فيزداد عرض النقد

### 3.2. النفقات العامة، مفهومها، أنواعها، وآثارها:

1. مفهوم النفقات العامة: تعرف النفقات العامة على أنها مبلغ من المال ينفق من خزانة الدولة بواسطة إدارتها ومؤسساتها وهيئاتها المختلفة لإشباع حاجات عامة (الخطيب وشامية، 2008، 26). مما يعني أن للنفقة العامة ثلاث أركان هي أن النفقة العامة مبلغ نقدي، أنها تصدر من الدولة أو حد الأشخاص العامة، والركن الثالث هو أن النفقة العامة تهدف إلى تحقيق نفع عام. (عبد المجيد، 1990، 43).
2. أنواع النفقات العامة: يمكن تقسيم النفقات العامة بشكل عام إلى:

– النفقات الحقيقية: يقصد بها تلك النفقات التي تنفذها الدولة مقابل الحصول على السلع والخدمات أو رؤوس أموال إنتاجية، مثل المرتبات والنفقات اللازمة لتشغيل المرافق، إضافة إلى النفقات الاستثمارية. ومقابل هذه النفقات تحصل الدولة على عمل أو خدمة أو سلعة. وتقسّم النفقات الحقيقية بدورها إلى:

أ. نفقات استثمارية: وتتمثل في الطلب على السلع الإنتاجية في صورة زيادة في وسائل الإنتاج الثابتة.

ب. نفقات جارية: وهي النفقات التي تضمن تشغيل وحدة إنتاجية معينة.

– النفقات التحويلية: هي النفقات التي لا يترتب عليها حصول الدولة على سلع وخدمات ورؤوس أموال، وإنما تقوم الدولة بتحويل جزء من الدخل الوطني من الفئات الاجتماعية ذات الدخل المرتفعة إلى فئات أخرى محدودة الدخل، مثل الإعانات والمنح الاقتصادية والاجتماعية التي تقدمها الدولة للأفراد والمؤسسات بهدف إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع.

3. أسباب تزايد النفقات العامة: لا ينتج عن زيادة حجم النفقات العامة للدولة دائماً كما هو شائع زيادة في كمية ونوعية الخدمات المقدمة للأفراد، وبالتالي رفع مستوى رفاهيتهم، وإنما قد تكون هذه الزيادة رقمية ناتجة عن زيادة عدد السكان الذي يستدعي زيادة في النفقات بالنسبة نفسها على الأقل للمحافظة على المستوى المعاشي السابق للأفراد، والحيلولة دون إنخفاضه، أو زيادة الرقعة الجغرافية، أو إنخفاض قيمة النقود... الخ. وعليه يمكن القول إن هناك نوعين من أسباب تزايد النفقات العامة هي: (الجنابي، 1990، 155).

أ- الأسباب الظاهرية: تتمثل في:

- إنخفاض قيمة النقود: إن الإرتفاع المستمر والمتزايد في أسعار السلع خلال فترة زمنية قد يترتب عليه زيادة في عدد الوحدات النقدية للحصول على كمية معينة من السلع والخدمات والتي كان من الممكن الحصول عليها بكمية أقل من النقود لو لم يحدث التضخم. ومن هنا تنشأ تلك العلاقة الطردية بين إرتفاع الأسعار والنفقات العامة.
- زيادة السكان: تؤدي الزيادة السكانية منطقياً إلى زيادة النفقات العامة، إذ تضطر الحكومات إلى مواجهة الأعداد المتزايدة من السكان

في مقدمتها مدى التطور والتقدم الذي وصل إليه الإقتصاد، طبيعة هيكله، درجة تطور النظام المالي والمصرفي، والعادات المصرفية لدى أفراد المجتمع. (حسن، 2016، 33)، ويمكن توضيح هذه المكونات كالآتي: ( الفتلاوي والزيدي، 2009، 204).

– القاعدة النقدية (M0): وهي مجموع العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي مضافاً إليها ودائع المصارف لدى البنك المركزي والتي تمثل الاحتياطيات النقدية لهذه البنوك لدى البنك المركزي.

– عرض النقد بالمفهوم الضيق (M1): هو مجموع وسائل الدفع لدى الوحدات الإقتصادية في لحظة زمنية معينة. ويشمل عرض النقد بالمفهوم الضيق العملة في التداول مضافاً إليها الودائع الجارية.

– عرض النقد بالمفهوم الواسع (M2): يشمل مكونات عرض النقد (M1) مضافاً إليها الودائع الأجلة، وودائع التوفير لدى المصارف التجارية.

– عرض النقد بالمفهوم الأوسع (M3): هو عبارة عن أساس السيولة المحلية (M2) مضافاً إليها مجموع الادخارات خارج المصارف التجارية والتمثل بكل من مؤسسات الادخار، بنوك الادخار المشتركة، صناديق الادخار، وجمعيات الادخار والإقراض. (كيطان، 2017، 5)

– السيولة العامة: تتمثل السيولة العامة في عرض النقد بالمفهوم الواسع مضافاً إليه الأصول المالية المملوكة من قبل الوحدات الإقتصادية غير المصرفية مثل الأوراق المالية والسندات المعدة للقروض، سواء تم إصدارها من قبل الحكومة أو المشروعات الخاصة، والسندات التي تصدر من قبل شركات الاستثمار المتخصصة والمصارف العقارية وسندات الادخار والأوراق التجارية. (بوخاري، 2010، 85). وتعتبر مكونات عرض النقد مرآة تعكس الصورة الحقيقية لدرجة تطور السوق المالية والنقدية، ومدى تطور الجهاز المصرفي، والوعي المصرفي لدى أفراد المجتمع. (الدليمي، 1990، 631).

### 3. علاقة عرض النقد بالتضخم:

ترتبط كمية النقود المعروضة بعلاقة طردية مع المستوى العام للأسعار حسب نظرية كمية النقود، وقد بين فريدمان أن أي تغير يحصل في كمية النقود المعروضة بالنسبة لوحدة من الناتج لابد أن ترافقه تغيرات في المستوى العام للأسعار بالاتجاه نفسه أو بالاتجاه المعاكس. ومن أجل المحافظة على استقرار ونمو الإقتصاد، واستقرار الأسعار، يرى فريدمان أن يكون هناك تناسب بين معدل نمو عرض النقد، ومعدل نمو الناتج (الغالب، 2011، 62-63)، وتفسيره في ذلك هو ان زيادة كمية النقود المعروضة سوف تعمل على زيادة الإنفاق الكلي والذي بدوره يعمل على زيادة الطلب الكلي، وإذا لم يصاحب هذه الزيادة في الطلب الكلي والناتجة عن زيادة عرض النقد زيادة في المعروض الكلي من السلع والخدمات، فلابد للأسعار من الإرتفاع والتي ستعمل على تخفيض القوة الشرائية لوحدة النقد المحلية، والنتيجة النهائية هي ظهور مشكلة التضخم في الإقتصاد .

-الأسباب العسكرية: تعد النفقات الحربية من أهم فقرات النفقات الحكومية، ويعود ذلك إلى كون الدولة وحدها هي الموكلة بمهمة الدفاع سواء الداخلي أو الخارجي. إن ما يشهده العالم من توترات وصراعات يحفز الدول على إيلاء إهتمام أكبر للقطاعات العسكرية ، فضلا عن تطور الاجهزة والوسائل الحربية وتعددتها مما يفرض على الدول المزيد من الإنفاق للإبقاء على القطاع العسكري مهيناً لمواجهة أي ظرف طارئ.

ثالثاً: اتجاهات تطور النفقات العامة، عرض النقد، والتضخم في الإقتصاد العراقي للمدة (1990-2017) من اجل الوقوف على تطور متغيرات الدراسة تم تقسيم مدة الدراسة إلى فترتين زمنيتين، الاولى تمتد من (1990-2003) والثانية تغطي الفترة (2004-2017)، وقد جاء هذا التقسيم ليعبر عن الإختلافات الجمة بين الفترتين نظراً للظروف والتغيرات الإقتصادية التي احاطت بكل منها وكالاتي:

الفترة الأولى (1990-2003):

اتسمت الفترة (1990-2003) بهيمنة السياسة المالية على السياسة النقدية وبتدهور الوضع الإقتصادي، وتردي الانتاج، وإرتفاع مستوى الأسعار بسبب العقوبات الدولية التي فرضت على الإقتصاد العراقي، وتوقف الصادرات النفطية، وتآكل البنى التحتية والمؤسسات الانتاجية، مما أدى إلى عدم استقرار الأسعار ، وتباطؤ عملية النمو الإقتصادي وتراجعها. ويمكن تتبع ذلك من خلال تحليل المتغيرات الإقتصادية والمتمثلة بالآتي:

1. عرض النقد:

اتخذ اتجاه السياسة النقدية خلال هذه الفترة طبيعة تكييفية لأهداف السياسة المالية، إذ تزايدت معدلات عرض النقد بشكل كبير بسبب التسارع المستمر في ممارسة سياسة النقد الرخيص من خلال آلية الربط بين التوسع في عرض الكتلة النقدية من جهة، وتزايد العجز في الموازنة من جهة اخرى، حيث أصبحت حيازة الجهاز المصرفي لحوالات الخزينة، والتي هي اساس الدين العام الداخلي، مصدراً لزيادة الإصدار النقدي الجديد عن طريق إتباع سياسة تنقيد الدين العام والتي تتطلب من السلطة النقدية ضرورة القيام بإصدار النقود كمطلوبات نظير حيازتها لتلك الموجودات المتركمة من ادوات الدين العام في المحافظ الاستثمارية للجهاز المصرفي(صالح، 2000، 63). يبين الجدول(1) تطور عرض النقد في العراق بالمعنى الضيق (M1)، إذ يتبين منه أن هذا العرض قد إزداد بشكل كبير خلال الفترة (1990-2003) فبعد أن كان يساوي (15359) مليون دينار عام 1990، إرتفع ليصل إلى(705064) مليون دينار عام 1995، وبمعدل تغير سنوي متصاعد من (61٪) عام 1991 إلى (195٪) عام 1995. ويعود السبب إلى إرتفاع المستوى العام للأسعار من(161.2) عام 1991 إلى (69792.1) عام 1995(100=1988) بمعدل نمو مركب بلغ

بالمزيد من الإنفاق للمحافظة على الخدمات التي تقدمها للسكان عند مستوياتها السابقة على الأقل، بحيث أن نصيب الفرد من هذه النفقات لا يزداد.

ب- الأسباب الحقيقية: يمكن توضيح الأسباب الحقيقية لزيادة النفقات العامة بالآتي:

- الأسباب الإقتصادية: تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية واتساع نطاق نشاطها يترتب عليه زيادة في النفقات العامة. إضافة إلى أن التنافس الإقتصادي بين الدول مهما كانت أسبابه يؤدي إلى زيادة النفقات العامة، إما في صورة إعانات اقتصادية للمؤسسات الوطنية لتشجيعها على التصدير، أو لتشجيعها على الإنتاج للصمود في وجه المنافسة الأجنبية.

- الأسباب الاجتماعية: ساعد نمو الوعي الاجتماعي في الدولة المعاصرة إلى إحداث مسؤولية جديدة للدولة وهي مسؤولية تحقيق التوازن الاجتماعي من خلال تحسين توزيع الدخل، وإقامة العدالة الاجتماعية، توفير الخدمات لجميع الفئات الاجتماعية في كافة الميادين الصحية والتعليمية والثقافية والسكنية... الخ. وأن تحمل هذه المسؤولية يتطلب إنفاق أموال كبيرة لتنفيذ هذه البرامج الاجتماعية.

- الأسباب السياسية: أدى انتشار الديمقراطية في المجتمعات المعاصرة إلى تعمق مسؤولية الدولة تجاه أفرادها وخروجها من عزلتها إلى الانفتاح على العالم الخارجي من خلال التعاون المتبادل والمصالح المشتركة، الأمر الذي يعد انعكاساً لما طرأ على المفهوم السياسي المعاصر للدولة من تغيرات أثرت في نطاق وطبيعة العلاقات الداخلية والخارجية، ولعل أهم الأسباب السياسية التي أدت إلى زيادة النفقات العامة هي انتشار الديمقراطية من خلال الأنظمة البرلمانية، وانتشار المجالس النيابية على المستوى المحلي.

- العلاقات الدولية: يتطلب انفتاح الدولة على العالم الخارجي إجراءات عدة منها التمثيل الخارجي والمشاركة في الكثير من المنظمات والهيئات الدولية، كل هذا ساهم في زيادة في النفقات العامة.

- المنح والمساعدات والقروض: يساهم الواجب الذي يفرضه التعاون والتضامن الدولي في زيادة النفقات العامة، حيث تلجأ كثير من الدول إلى تقديم إعانات سواء نقدية أو عينية أو قروض لبعض الدول، وذلك بغرض مساعدتها على تحقيق التنمية الإقتصادية، أو معالجة أزمة ما... الخ.

- الأسباب الإدارية: تتطلب المهام والمسؤوليات التي تضطلع بها الدولة في الوقت الحالي وجود موظفي الحكومة للقيام بالأعمال الإدارية، كما تتطلب توفير المواد واللوازم للقيام بتلك الأعمال. وكلما اتسعت أعمال الدولة فإن إنفاقها العام سوف يزداد. ويزداد هذا النوع من النفقات في الدول النامية بسبب ما يحصل من هدر في الاموال نتيجة انتشار الفساد المالي والإداري.

### 3. التضخم:

أدى استخدام السياسة النقدية كرافعة مالية لتمويل الموازنة العامة في ظل الهيمنة المالية على سياسة البنك المركزي وقراراته النقدية إلى إلحاق الضرر بالإقتصاد والاستقرار الإقتصادي، فقد أدت سياسة التمويل بالعجز إلى زيادة كبيرة في حجم الكتلة النقدية بحيث فاقت معدلات نموها معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الذي تدهور بسبب الظروف التي مر بها الإقتصاد العراقي من حصار اقتصادي وحرب، مما خلف فائضاً كبيراً في الطلب الكلي على السلع والخدمات، مقابل شحة العرض الكلي. وقد نتج عن ذلك ضغوطاً تضخمية على الأسعار، فإتجهت نحو الإرتفاع الكبير والغير المسبوق. والجدول (1) يبين تطور معدلات التضخم خلال الفترة الأولى من الدراسة، إذ سجل معدل التضخم نسبة (187٪) عام 1991، كما سجل الرقم القياسي لأسعار المستهلك مستويات عالية بلغت قمتها في عام 1994 حيث بلغ (492٪). إلا ان الاتجاهات السعريّة لم تستمر بالإرتفاع بعد العام 1996 فقد أخذت منحى آخر نتيجة الآثار الايجابية على كل من الاستهلاك والإنتاج التي أفرزتها مذكرة التفاهم، حيث سجل معدل التضخم نمواً سالباً بلغ (15-٪) في العام نفسه، ولعل السبب وراء تراجع إرتفاع الأسعار هوسيادة توقعات متفائلة جدا للمستهلكين بسبب توقيع العراق لمذكرة التفاهم مع الامم المتحدة النفط مقابل الغذاء والدواء بداية عام 1996 وتحسن كبير ومفاجيء بقيمة الدينار العراقي والسماح بدخول كميات كبيرة من الاغذية والادوية مقابل تصدير كميات محددة من النفط العراقي الخام كذلك قيام الحكومة باتخاذ العديد من الإجراءات من بينها الضغط على الإنفاق الحكومي، وزيادة العوائد الضريبية، وإلغاء الإعفاءات، وتخفيض الدعم غير الضروري، إضافة إلى تحيد الأهداف الرئيسية للموازنة العامة، وتحرير أسعار الصرف، واعطاء السوق الموازية للصرف فسحة من الحرية في العمل، مما أدى إلى إنخفاض واستقرار المستوى العام للأسعار الذي إستمر حتى بداية عام 2003 (عطو، 1999، 58-59). بعدها أخذ المستوى العام للأسعار بالإرتفاع كنتيجة طبيعية للحرب، وما تلاها من سياسات اقتصادية منها: تحرير التجارة، وتحسين رواتب وأجور العاملين في الدولة، إضافة إلى رفع الدعم الحكومي عن بعض السلع (الاسكوا، 2004، 18)، مما أدى إلى إرتفاع معدل التضخم في هذا العام إلى (33٪). وكما موضح في الجدول (1).

جدول (1): تطور النفقات العامة وعرض النقد ومعدل التضخم في

العراق للمدة (1990-2003)

السنة	معدل التضخم (%)	معدل النقد (%)	معدل العرض (%)	معدل النقد (%)	معدل العرض (%)	معدل التضخم (%)	معدل العرض (%)
1990	161.2	-	14179	15359.3	26983.4	-	26983.4
1991	461.9	187%	17497	24670	31772	18%	31772
1992	348.8	84%	32583	43969	46829	79%	46829
1993	2611.1	205%	68954	86430	113666	97%	113666
1994	15461.6	492%	199442	238901.4	276866	176%	276866
1995	69792.1	351%	690783	705064	773337	195%	773337
1996	59020.8	(15%)	842841	960503	1084172	36%	1084172
1997	72610.3	23%	406802	1038097	1242569	8%	1242569
1998	53336.1	15%	920501	1351876	1466240	30%	1466240
1999	93816.2	13%	1033652	1483836	1887406	10%	1887406
2000	98486.4	5%	1498700	1728006	2214072	16%	2214072
2001	114612.5	16%	2069727	2159089	2828048	25%	2828048
2002	126752.4	19%	2515285	3012601	3852241	40%	3852241
2003	181301.7	33%	4901961	5774000	4021847	92%	4021847
معدل التضخم المركب	71.7%	57%				58%	

(167.5٪) خلال الفترة (1990-1996)، وفي المقابل بلغ معدل النمو المركب لعرض النقد بالمفهوم الضيق (58٪) خلال الفترة (1990-2003). وهكذا أصبح عرض النقد عامل تابع يتزايد بتزايد عجز الموازنة (داغر، عاشور، 2014، 216). إن تفاقم الوضع الإقتصادي بعد عام 1991 قد إضطر الحكومة إلى استخدام سياسة تنقيد الدين، وقد ترتب على هذه السياسة زيادة في الطلب الكلي مقارنة بالعرض الكلي من السلع، مما دفع بالإقتصاد العراقي بإتجاه التضخم الجامح (Hyper Inflation) وهو أخطر أنواع التضخم، وكانت من نتائج إنخفاض القوة الشرائية للعملة العراقية، وإزدادات سرعة دوران النقود، وفقد الدينار العراقي وظيفته كمخزن للقيمة، وإستخدم فقط كوسيط للتبادل. وبعد تدفق النفط العراقي إلى الأسواق الخارجية بموجب مذكرة التفاهم (النفط مقابل الغذاء والدواء) إتجه معدل نمو عرض النقد نحو الإنخفاض، حيث سجل معدلات نمو تراوحت بين (8٪ و40٪) عامي 1997 و2002، إلا أن هذه المعدلات عاودت الإرتفاع في العام التالي لتصل إلى (92٪). أما عرض النقد بالمفهوم الواسع فقد نما هو الآخر خلال الفترة (1991-1995) إذ إرتفع معدل نموه من (18٪) عام 1991 ليصل إلى (179٪) عام 1195، إلا أنه بدأ بالإنخفاض ليصل إلى (4٪) عام 2003، وهو أدنى معدل نمو سجله عرض النقد الواسع في هذه المدة. وقد بلغ معدل النمو المركب (47٪).

### 2. النفقات العامة:

خرج العراق بعد انتهاء الحرب العراقية - الإيرانية مثقلاً بالديون وبالمشاكل الإقتصادية، ثم جاءت حرب الخليج الثانية لتضاعف من حدة المشاكل الإقتصادية، خاصة بعد توقف الصادرات النفطية العراقية التي تعد المصدر الرئيسي للدخل القومي. وكان لإنخفاض القوة الشرائية للدينار العراقي وقلّة الموارد المالية دوراً كبيراً في زيادة النفقات العامة خلال هذه الفترة، مما أضطر البنك المركزي العراقي إلى الإستمرار في عملية التمويل بالعجز لتغطية النفقات المتزايدة والذي أدى إلى زيادة وتراكم الديون الداخلية للحكومة (شندي، نجم، 2015، 7). كما أن قدرة السياسة المالية للتكيف والصمود أمام هذه الصدمة بقيت محدودة في ظل غياب الإيرادات النفطية، كل ذلك أنعكس على النفقات العامة وتطورها، والجدول (1) يبين تطور النفقات العامة بالأسعار الجارية ومعدلات نموها خلال الفترة (1990-2003). فقد إرتفعت النفقات العامة من (17497) مليون دينار عام 1991 وبمعدل نمو (23٪) لتصل إلى (690783) مليون دينار عام 1995 وبمعدل نمو بلغ (246٪)، وهو أعلى معدل نمو شهدته الفترة بأكملها. إلا أنه إنخفض في العام 1996 ليسجل معدل نمو سالب وصل إلى (-21٪)، وقد تذبذب معدل نمو النفقات العامة بين الإرتفاع والإنخفاض خلال الفترة (1997-2003) ليسجل معدل نمو قدره (95٪) في العام الأخير من هذه الفترة، ومسجلاً معدل نمو مركب وصل إلى (57٪).

لقد شهدت النفقات العامة نمواً كبيراً خلال السنين الاولى من هذه المدة، بسبب رفع العقوبات الاقتصادية على العراق والسماح له بتصدير كميات كبيرة من النفط الخام ورافقتها زيادات كبيرة جداً في اسعار النفط الخام حقق العراق من خلالها عوائد نفطية هائلة إلا أنها بدأت بالتراجع قليلاً في نهايتها. ويبين الجدول (2) أن هذه النفقات وصلت إلى 31521427 مليون دينار عام 2004، وقد تضاعفت بأكثر من (6) مرات عن العام 2003، ويعود السبب في ذلك إلى زيادة النفقات العسكرية نتيجة تدهور الوضع الأمني، إضافة إلى التعديل الذي حصل في الرواتب والمخصصات الوظيفية. أي أن النفقات الجارية كانت السبب وراء إرتفاع النفقات العامة في هذه السنة من المدة المدروسة. ثم واصلت الإرتفاع لتصل إلى (67277197) مليون دينار عام 2008، وبمعدل نمو سنوي قدره (71.1٪)، وبنسبة زيادة قدرها (1113٪) مقارنة بالعام 2003. إلا أنها إنخفضت في العام التالي إذ بلغت (55589721) مليون دينار مسجلة معدل نمو سالب قدره (3.17-٪). ويرجع السبب في ذلك إلى إتباع السلطات المالية سياسة إنكماشية نتيجة إنخفاض أسعار النفط عالمياً، والأزمة المالية العالمية. ثم إرتفعت بعد عام 2009 لتصل إلى (119127556) مليون دينار عام 2013 مسجلة معدل نمو بلغ (13.3٪) في العام نفسه، إلا أنها إنخفضت في الأعوام الثلاثة الأخيرة من الدراسة محققة معدلات نمو سالبة بلغت (2.7-٪، -28.6٪، و-19.0٪) على التوالي وسبب ذلك هو إنخفاض أسعار النفط عالمياً ودخول الإقتصاد العراقي في أزمة مالية مع بداية عام 2014 كونه يعتمد وبشكل رئيسي على العوائد النفطية في تغطيته نفقاته.

### 3. التضخم:

يعكس الرقم القياسي لأسعار المستهلك مقدار الزيادة في نفقات المعيشة والنتيجة عن تغير الأسعار اللازمة للحصول على نفس الكميات من السلع والخدمات في سنة الأساس (الجبروي، 1983، 37). وقد عانى الإقتصاد العراقي من إرتفاع المستوى العام للأسعار نتيجة قصور القطاعات الانتاجية ولاسيما القطاع الزراعي والصناعي عن خلق عرض سلعي مساوي للطلب الكلي المتزايد، بحيث أصبحت الأسعار تتحرك تدريجياً نحو الاعلى، إذ سجل نمو الرقم القياسي للأسعار كمؤشر للتضخم الشامل أعلى مستويات خلال المدة (2004-2007). ومن الجدول (2) تبين أن الرقم القياسي لأسعار المستهلك قد بلغ (8815.6) عام 2004، إرتفع ليصل إلى (24205.5) عام 2007، ثم شهد إرتفاعاً مستمراً ليصل إلى (27716.1) عام 2015 ثم إلى (290478) عام 2016. وقد أسهمت ضغوط الطلب الكلي وبنسبة كبيرة في تعظيم مخاطر التضخم الناجم عن سحب الإنفاق العام، وعلى وجه الخصوص الإنفاق الحكومي. إن معدلات التضخم التي شهدتها الإقتصاد العراقي بسبب التوسع في الكتلة النقدية لا يمكن خفضها إلا من خلال ضبط الظاهرة النقدية بما يحقق الاستقرار الإقتصادي، وهي

**المصدر:** البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرات السنوية أعداد مختلفة، احتسبت معدلات النمو من قبل الباحثين.

الفترة الثانية (2004-2017)

إن أهم ما يميز هذه الفترة هو حصول البنك المركزي على استقلالته بموجب القانون رقم (56) لسنة 2004 والذي بموجبه تغيرت العلاقة بين السياسة المالية والنقدية، وانتهت الحقبة الزمنية لهيمنة السياسة المالية على السياسة النقدية. مما إنعكس على قدرة السياسة النقدية وأدواتها بشكل إيجابي، حيث إستطاعت ومن خلال أدواتها السيطرة على الإتجاهات السعريّة. بكلام آخر هناك العديد من التغيرات التي إنعكس تأثيرها على السياسة النقدية العراقية. ومن أجل الوقوف على مدى تطور مؤشرات الدراسة قيد البحث خلال هذه الفترة، وبيان مدى قدرة السياسة النقدية على تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار، سوف يتم تحليل تلك المؤشرات، وبيان مدى تطورها من خلال ما يأتي:

### 1. عرض النقد:

شهدت هذه الفترة إستمرار الزيادة في عرض النقد بالمفهوم الضيق، إلا أن معدلات نموه كانت أقل حدة من الفترة السابقة بسبب الاستراتيجية التي إتبعها البنك المركزي من أجل السيطرة على الاتجاهات السعريّة، والحفاظ على قيمة العملة من خلال سياسة مزاد العملة اليومي والذي أدى الى سحب كميات كبيرة من السيولة وبالتالي تحسن قيمة الدينار العراقي واستقراره بشكل كبير. ويوضح الجدول (2) أن عرض النقد إزداد من (10148678) مليون دينار عام 2004 ليصل إلى (21721167) مليون دينار عام 2007 مسجلاً معدل نمو بلغ (40.5٪)، وهو أعلى معدل نمو شهدها عرض النقد بهذا المفهوم خلال هذه الفترة. ثم إستمر بالإرتفاع ليسجل ما قيمته (73830964) مليون دينار عام 2013 وبمعدل نمو بلغ (15.9٪). إلا أنه إنخفض في العامين (2014 و2015) ليسجل معدلات نمو سالبة بلغت (1.5-٪، و-10٪) على التوالي، ثم عاود الإرتفاع في العامين الأخيرين من المدة ليصل إلى (71161551 و70733027) مليون دينار ومسجلاً معدلات نمو موجبة، ولكنها ضئيلة، إذ بلغت (8.1٪ و0.6٪) على التوالي. أما عرض النقد بالمفهوم الواسع فقد إرتفع من (11498200) مليون دينار ليصل إلى (21050249) مليون دينار عام 2006، وبمعدل نمو بلغ (43.5٪)، ثم واصل الإرتفاع إلى أن وصل إلى (90728000) عام 2014 محققاً معدل نمو بلغ (3.4٪). إلا أنه إنخفض في العام التالي ليسجل معدل نمو سالب قدره (9.0-٪)، ثم عاود الإرتفاع في العامين (2016 و2017) ليصل إلى (89441000 و88082000) مليون دينار ويحقق معدلات نمو منخفضة ولكنها موجبة بلغت (6.6٪ و1.5٪) على التوالي.

### 2. النفقات العامة:



الخطوات هو التأكد من كون السلسلة الزمنية ساكنة، ولا تعاني من الإنحدار الزائف والذي تعاني منه معظم السلاسل الزمنية الاقتصادية في حال كونها غير ساكنة، أما الخطوة الثانية فتتعلق بإيجاد العلاقة طويلة الأمد عن طريق إجراء إختبار التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة، ليتم بعد ذلك معرفة طبيعة العلاقة بين المتغيرات في الأجلين القصير والطويل وباستخدام نموذج تصحيح الخطأ. وعليه وقبل القيام بإختبار العلاقة السببية سيتم إختبار مدى سكون (Stationary) المتغيرات قيد الدراسة عن طريق إختبار جذر الوحدة وإعتماداً على إختبار ديكي فوللر الموسع (ADF) (Augmented) .  
Dickey Fuller

### 1.3. نتائج إختبار (ADF) للمتغيرات المدروسة:

يوضح الجدول (3) نتائج إختبار جذر الوحدة لديكي فوللر الموسع (ADF) للمتغيرات الدراسة والمتمثلة بـ (عرض النقد، النفقات العامة، والتضخم معبراً عنه بالرقم القياسي لأسعار المستهلك). وقد أظهر إختبار ديكي فوللر الموسع أن بيانات السلاسل الزمنية غير ساكنة عند مستوياتها، أي أنها تعاني من احتواءها على جذر الوحدة، مما يعني عدم إمكانية رفض فرضية العدم وعند مستوى معنوية (5%). إلا أنها أصبحت ساكنة بعد أخذ الفروق الأولى لها (First-difference) وعند مستوى معنوية (5%) ومنه نستنتج أن السلاسل الزمنية متكاملة (Cointegration) من الدرجة الأولى ((1)~C1) لأنها سكتت بعد الفروق الأولى لها، مما يعني إمكانية رفض فرضية العدم المتمثلة في عدم سكون المتغيرات في مستوياتها وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أن المتغيرات ساكنة عند الفروق الأولى لها.

### جدول (3): نتائج إختبار جذر الوحدة لديكي-فوللر (ADF)

المتغيرات	المستوى		الفروق الأولى	
	حد ثابت	حد ثابت	حد ثابت	حد ثابت
CPI	-2.481930	-2.981814	-4.68554	-4.656546
M1	-2.194638	1.125772	-4.477196	-4.802223
M2	-3.178564	-0.767576	-3.114040	-4.439551
Texp	-2.381899	-0.591219	-3.599721	-4.387813
مستوى المعنوية	%1	-4.356068	-3.737853	-4.374307
	%5	-3.595026	-2.991878	-3.612199
	%10	-2.632604	-2.635542	-3.243079

المصدر: من عمل الباحثين بالإعتماد على نتائج برنامج (Eviwes)

### 2.3. نتائج إختبار التكامل المشترك لجوهانس (Johansen) Technique)

من نتائج إختبار جذر الوحدة، تبين أن جميع المتغيرات غير ساكنة عند المستوى، لكنها إستقرت بعد أخذ الفروق الأولى لها، مما يعني أنها متكاملة من الدرجة [1]~ I ، وعليه يمكن إجراء إختبار التكامل المشترك. والجدول (5) يوضح نتائج إختبار الأثر (trace-test)

أحد مسؤوليات السياسة النقدية. ومن الجدول السابق نفسه، يتضح نجاح السياسة النقدية (من خلال الاستمرار بسياسة مزاد العملة اليومي للسيطرة على عرض النقد رغم بعض مساوئها مثل استنزاف الاحتياطات الاجنبية واستغلالها البعض كوسيلة لغسيل الاموال) في خفض الضغوط التضخمية خاصة خلال السنوات التي تلت العام 2008 حتى نهاية المدة، رغم كون هذا التخفيض كان تخفيضاً جزئياً، إذ إنخفض معدل التضخم إلى أدنى مستوياته عامي 2009 و2010، وبمعدل بلغ (-2.8%)، (2.5%) على التوالي، وإرتفع في العامين التاليين ليسجل معدلاً بلغ (5.6%)، (6.1%) على التوالي، ليعود وينخفض مرة أخرى ليحقق معدلاً قدره (0.5%) في العام الأخير من مدة الدراسة. إن هذا الإنخفاض يدل على ضرورة إستمرار السياسة النقدية كوسيلة للحفاظ على استقرار الأسعار طالما بقيت السياسة المالية تنتهج النهج التوسعي.

### جدول (2): تطور النفقات العامة وعرض النقد ومعدل التضخم في العراق للمدة (2004-2017)

السنوات	الرقم القياسي للأسعار 100=1988	النفقات العامة	معدل النمو %	عرض النقد M1	معدل النمو %	عرض النقد M2	معدل النمو %
2004	230184.1	31521436	-	15359.3	-	26983.4	-
2005	315259	30831142	(-2%)	24670	61%	31722	18%
2006	483074.4	38806579	22%	43909	78%	56829	79%
2007	632029.8	39308348	5%	86430	97%	113666	100%
2008	64891.2	67277197	71%	238901.4	176%	276866	144%
2009	630713.1	55589721	(-17%)	705064	195%	773337	179%
2010	646207.5	70134201	26%	960503	36%	1084172	40%
2011	682366	78757667	12%	1038097	8%	1242569	15%
2012	723990.3	105139576	33	1351876	30%	1646240	32%
2013	737746.1	119127556	13	1483836	10%	1857406	13%
2014	753976.6	115937762	(-3)	1728006	16%	2214072	19%
2015	764532.2	82813611	(-29)	2159089	25%	2838048	28%
2016	768354.9	73571003	(-11)	3013601	40%	3852241	36%
2017	772196.7	75490115	3	5774000	92%	4021847	4%

المصدر: - البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرات السنوية أعداد مختلفة .  
- احتسبت معدلات النمو من قبل الباحثان.

### 3. الجانب التطبيقي للبحث

تهدف الدراسة القياسية لتحليل العلاقة السببية (Causality) للوصول إلى نتائج واقعية، وتحليل منطقي ودقيق للعلاقات الاقتصادية. لذلك لا بد من تجنب النتائج المزيفة والمضللة التي يمكن الحصول عليها بطرق الإنحدار التقليدية في حالة عدم سكون السلاسل الزمنية ، رغم كون الإختبارات الإحصائية مثل (إختبار  $R^2$ ،  $t$ ) ذات قيم معنوية إحصائية في بعض الأحيان، إلا أنها لا تعطي تفسيراً اقتصادياً ذو أهمية ، وهو ما يسمى بالإنحدار الزائف (Spurious Regression)، بسبب عدم ثبات التباين، أو بسبب كون السلاسل الزمنية تعاني من الموسمية، أو من خلال الاتجاه العام للزمن والذي قد يؤثر على المتغيرات بالاتجاه نفسه أو بالاتجاه المعاكس. ولغرض قياس وتحليل العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة، لا بد من إجراء عدد من الخطوات التي تعتبر ضرورية من أجل الوصول إلى النتائج المطلوبة. وأولى هذه



هي فترة واحدة ، لذلك سيتم اعتمادها في تقدير هذا النموذج، أي أن نموذج تصحيح الخطأ الذي سوف يستخدم للكشف عن اتجاه العلاقة بين المتغيرات قيد الدراسة سيتضمن فترة إبطاء واحدة. بعد التأكد من أن السلاسل الزمنية الخاصة بمتغيرات الدراسة هي غير ساكنة عند المستوى، ولكنها إستقرت عند أخذ الفروق الأولى لها، والتأكد من أنها جميعاً متكاملة تكاملاً مشتركاً، وقد سمي بنموذج تصحيح الخطأ لأنه يأخذ في الاعتبار التفاعل الحركي في المديين القصير والطويل بين المتغيرات المستقلة والمتغير المعتمد (عطية، 2005، 95) وتمثل معلمة معامل حد تصحيح الخطأ  $u(-1)$  القيم الفعلية للتضخم تجاه القيم التوازنية من فترة لأخرى. وسيتم تقدير هذا النموذج على خطوتين:

جدول(6): تحديد فترة الإبطاء المثلى

VAR Lag Order Selection Criteria						
Endogenous variables: LOCPI LOM1 LOEXP						
Exogenous variables: C						
Date: 03/29/18 Time: 09:19						
Sample: 1990 2016						
Included observations: 25						
HQ	SC	AIC	FPE	LR	LogL	Lag
1.916860	2.022557	1.876292	0.001311	NA	-20.45365	0
-4.209133*	-3.786344*	-	2.56e-06*	146.3216*	66.64255	1
-4.029380	-3.289498	-4.313354	2.81e-06	11.91510	74.91692	2
* indicates lag order selected by the criterion						
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)						
FPE: Final prediction error						
AIC: Akaike information criterion						
SC: Schwarz information criterion						
HQ: Hannan-Quinn information criterion						

المصدر: من عمل الباحثين بالإعتماد على مخرجات برنامج (9) (Eviwes)

الخطوة الأولى: تقدير العلاقة في المدى الطويل وحساب البواقي.

الخطوة الثانية: تقدير العلاقة في المدى القصير: وهي تقدير نموذج تصحيح الخطأ بعد تضمين النموذج البواقي المقدر في انحدار التكامل المشترك، والذي تم الإشارة إليه بالرمز (U)، وقد تم الحصول على النتائج الموضحة في الجدول(7).

جدول(7): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ

Dependent Variable: D(LOCPI)				
Method: Least Squares				
Date: 02/06/18 Time: 01:39				
Sample (adjusted): 1991 2016				
Included observations: 26 after adjustments				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0795	-1.838686	0.032077	-0.058979	C
0.0000	6.075580	0.253771	1.541804	D(LOM1)
0.0039	3.712084	0.148381	2.105660	D(LOEXP)
0.0172	-2.576975	0.076889	-0.298140	U(-1)
0.140848	Mean dependent var	0.778810		R-squared
0.212331	S.D. dependent var	0.748648		Adjusted R-squared
-1.501606	Akaike info criterion	0.106452		S.E. of regression
-1.308053	Schwarz criterion	0.249305		Sum squared resid
-1.445870	Hannan-Quinn criter.	23.52088		Log likelihood
1.652635	Durbin-Watson stat	25.82070		F-statistic
		0.000000		Prob(F-statistic)

المصدر: من عمل الباحثين بالإعتماد على مخرجات برنامج (9) (Eviwes)

لتحليل العلاقة طويلة الأجل بين متغير التضخم، وكل من عرض النقد، والنفقات العامة في العراق خلال المدة (1990-2017). إذ تبين منه ان القيمة المحسوبة (trace-test) والبالغة(48.23321) أكبر من القيمة الحرجة (35.19275) عند مستوى معنوية 5%. وهذا يعني رفض فرضية العدم (Ho: B=0) والتي مفادها عدم وجود أي متجه تكامل مشترك بين التضخم، وكل من عرض النقد، والنفقات العامة، وقبول الفرضية البديلة والقائلة بوجود متجه واحد على الأقل. كما يوضح إختبار الأثر (trace  $\lambda$ ) عدم وجود متجه ثاني للتكامل المشترك، وبالتالي لا يمكن رفض فرضية العدم ( $r \leq 1$ )، إذ يتبين أن قيمة معدل الإمكانية المحسوبة والبالغة (17.17270) أقل من القيمة الحرجة (20.26184) عند مستوى معنوية 5%، وهكذا يتضح وجود معادلة واحدة للتكامل المشترك عند مستوى معنوية 5%، مما يعني وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين التضخم وعرض النقد والنفقات العامة. كما يوضح الجدول نفسه نتائج إختبار ( $\lambda_{max}$ ) Maximum Eigenvalues test لتحليل العلاقة طويلة الأجل بين التضخم كمتغير معتمد، وعرض النقد، والنفقات العامة كمتغيرات مستقلة، حيث يتبين منه أن القيمة المحسوبة كانت تساوي (31.06051) وهي أكبر من القيمة الحرجة البالغة (22.29962) عند مستوى معنوية 5%، مما يعني رفض فرضية العدم (Ho: B=0) ومفادها عدم وجود أي متجه للتكامل المشترك بين التضخم وعرض النقد والنفقات العامة، وقبول الفرضية البديلة  $r \neq 0$  أو  $r=1$ . وعليه يمكننا الإستنتاج بوجود علاقة توازن طويلة المدى بين كل من التضخم (المتغير التابع)، عرض النقد (M1) والنفقات العامة.

جدول(5): نتائج إختبار التكامل المشترك

Date: 02/10/18 Time: 07:14				
Sample (adjusted): 1993 2016				
Included observations: 25 after adjustments				
Trend assumption: No deterministic trend (restricted constant)				
Series: LOCPI LOM1 LOEXP				
Lags interval (in first differences): 1 to 1				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Prob.**	Critical Value	Statistic	Eigenvalue	Hypothesized No. of CE(s)
0.0012	35.19275	48.23321	0.725880	None*
0.1262	20.26184	17.17270	0.368003	At most 1
0.1787	9.164546	6.159817	0.226368	At most 2
Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
**Mackinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)				
Prob.**	Critical Value	Statistic	Eigenvalue	Hypothesized No. of CE(s)
0.0023	22.29962	31.06051	0.725880	None*
0.2509	15.89210	11.01288	0.368003	At most 1
0.1787	9.164546	6.159817	0.226368	At most 2
Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				

المصدر: من عمل الباحثين بالإعتماد على نتائج برنامج (9) (Eviwes)

### 3.3. تقدير نموذج تصحيح الخطأ:

قبل تقدير نموذج تصحيح الخطأ يجب تحديد عدد فترات التأخير الزمني (التباطؤ) من اجل معرفة طول فترة التخلف المثلى لمعادلة النموذج القياسي. ويوضح الجدول (6) فترة الإبطاء المثلى والتي تحقق أفضل تقدير لنموذج تصحيح الخطأ، وقد تبين منه أن فترة الإبطاء المثلى

يشير الجدول (8) الى أن قيمة Chi-Square بلغت (1.094327) وهي غير معنوية كون قيمة (Prob. = 0.5786) Chi-Square. لذا فإننا سوف نقبل فرضية العدم  $H_0=B_0=0$ ، ونرفض الفرضية البديلة  $H_1=B_1 \neq 0$ ، مما يعني عدم وجود ارتباط ذاتي بين حدود الخطأ العشوائي.

جدول(8): نتائج إختبار LM للارتباط الذاتي بين الأخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
0.6505	Prob. F(2,20)	0.439388	F-statistic
0.5786	Prob. Chi-Square(2)	1.094327	Obs*R-squared

المصدر: مخرجات برنامج (EViews 9)

- إختبار ثبات تباين حد الخطأ العشوائي.

$$var(\varepsilon_t) = E(\varepsilon_t^2) = \sigma_\varepsilon^2$$

يبين الجدول (9) أن قيمة (Prob. -Chi) والبالغة (0.548) وهي أكبر من (5%) أي انها غير معنوية، مما يدل على قبول فرضية العدم  $H_0=B_0=0$  ورفض الفرضية البديلة  $H_1=B_1 \neq 0$ ، أي ثبات تباين حد الخطأ العشوائي وعدم وجود مشكلة عدم ثبات التباين مما يعزز الموثوقية بدقة نتائج النموذج.

جدول(9): إختبار ثبات تباين حد الخطأ

Heteroskedasticity Test: ARCH			
0.5673	Prob. F(1,23)	0.336827	F-statistic
0.5480	Prob. Chi-Square(1)	0.360832	Obs*R-squared

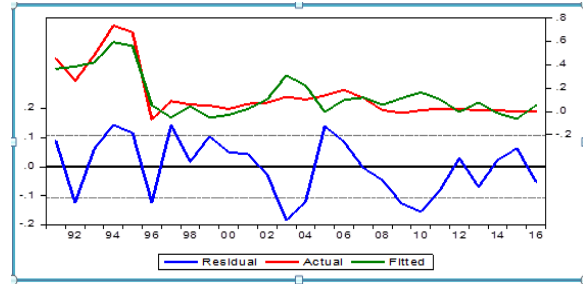
المصدر: مخرجات برنامج (EViews 9)

مناقشة وتحليل نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ:

يتبين من الجدول (7) أن قيمة معلمة معامل التعديل  $U(-1)$  قد بلغت (-0.298)، وهي قيمة سالبة ومعنوية عند مستوى معنوية 5%، أي أن معدل التضخم في العراق يعدل في الفترة (t) بما يعادل (29.8%) من اختلال القيمة التوازنية في الفترة (t-1)، وأن معدل التضخم يستغرق بحدود (3.4) سنة للرجوع إلى التوازن حين حدوث أزمات، أو صدمات اقتصادية تبعد النموذج عن وضع التوازن، مما يعني أن سرعة التعديل هي (29.8%)، أي أن اختلال التوازن في معدل التضخم في الإقتصاد العراقي لا يتم تصحيحه بالكامل (100%) خلال سنة. وتشير الإشارة الموجبة والمعنوية لمعامل عرض النقود أنها تتفق مع منطوق النظرية الإقتصادية، أي أن الزيادة في عرض النقود بنسبة

تشير نتائج تقدير النموذج إلى معنوية إختبار (F) حيث بلغت (25.82) وهي معنوية عند مستوى معنوية 5%، وتؤكد ذلك قيمة (prob F) والتي تساوي (0.000) وهي أقل من 5%. ولغرض التأكد من خلو النموذج من بعض المشاكل القياسية تم استخدام بعض الإختبارات (Chiang, 1974, 127) منها:

- مقارنة القيم الحقيقية بالقيم المقدرة: يتضح من الشكل (1) تقارب القيم المقدرة من القيم الحقيقية وهو ما يشير إلى جودة النموذج المقدر، وبالتالي يمكن الاعتماد عليه في تحليل وتفسير النتائج.



شكل(1): القيم الحقيقية والمقدرة وبقاقي النموذج

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews)

(Eviews)

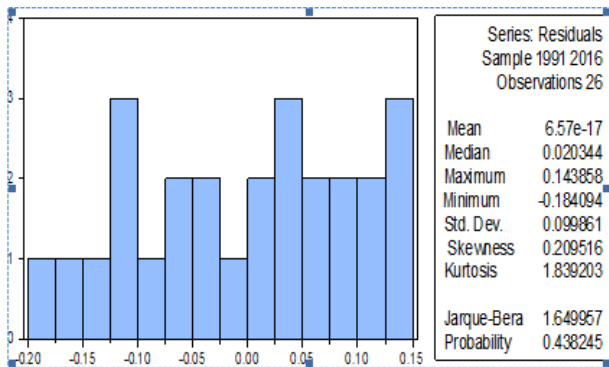
- إختبار التوزيع الطبيعي للبقاقي

$$\varepsilon_t \sim N(0, \sigma_\varepsilon^2)$$

$$JB = 1.649957$$

$$\chi_{0.05}^2 = 38.89$$

يوضح إختبار (Jarque-Bera) أن القيمة الإحصائية (Prob-Value) والتي تساوي (0.438245) هي أكبر من (5%)، كما أن قيمة (JB) (1.649957)، وأن قيمة (JB) (1.649957) كانت تساوي (38.89)، وعليه فإن الشكل البياني قد أخذ الشكل الجرسى، كما أن قيمة إحصائية (Skewness) والبالغة (0.021) وهي قريبة من الصفر وكما في الشكل (2).



شكل(2): إختبار التوزيع الطبيعي للبقاقي

المصدر: أعد من قبل الباحثين استناداً إلى نتائج برنامج (Eviews)

(Eviews)

- إختبار الارتباط الذاتي ما بين الأخطاء:

**المصدر:** أعد من قبل الباحثين استناداً إلى مخرجات برنامج (9) (EViews)

#### 4. الاستنتاجات والمقترحات

##### 1.4.1. الاستنتاجات:

1. شهد الإقتصاد العراقي خلال الفترة (1990-2002) (اختلالات حادة بين الطلب الكلي المتمثلة بالمعدلات المرتفعة من كمية النقود المتداولة وبين العرض الحقيقي للسلع والخدمات .
2. كان لسياسة النقد الرخيص التي مورست خلال الفترة (1990-2002) الأثر البالغ في التوسع في الكتلة النقدية وإلى إحداث انعكاسات حادة على المستوى العام للأسعار، ورفع معدلات التضخم.
3. زيادة حجم النفقات العامة وضعف مرونة الجهاز الانتاجي أدى إلى بروز ظاهرة التضخم وتزايد معدلاته .
4. غياب دور السياسة النقدية في التأثير على عرض النقد في العراق قبل عام 2003. إلا أنه وبعد حصول البنك المركزي على استقلاله إستطاع من تحقيق استقرار نسبي في مستوى الأسعار .
5. أظهرت نتائج إختبار التكامل المشترك أن هناك علاقة طويلة الأجل بين التضخم من جهة وبين النفقات العامة وعرض النقد من جهة ثانية.
6. أظهرت نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ أن قيمة معلمة معامل التعديل هي بحدود (-0.30)، أي أن معدل التضخم في العراق يستغرق حوالي (3.4) سنوات للرجوع إلى التوازن حين حدوث أزمات أو صدمات اقتصادية تبعد النموذج عن التوازن. كما أن الزيادة في عرض النقود بنسبة (10٪) ستؤدي إلى إرتفاع معدل التضخم بنسبة (15.4٪). وأن زيادة النفقات العامة العراقية بنسبة (10٪) ستعمل على رفع معدل التضخم بنسبة (21٪).
7. أظهرت نتائج إختبار السببية وجود علاقة سببية تتجه من عرض النقد بالمفهوم الضيق باتجاه التضخم، مما يشير إلى إرتفاع نسبة المعاملات المالية اليومية على حساب المعاملات المصرفية.
8. كما أظهرت نتائج إختبار السببية أن هناك علاقة سببية باتجاه واحد من النفقات العامة إلى التضخم، أي أن زيادة النفقات العامة ستعمل على رفع معدلات التضخم في الإقتصاد العراقي.
9. أظهرت نتائج إختبار السببية وجود علاقة سببية تتجه من النفقات العامة إلى عرض النقد، أي أن الزيادة الكبيرة في حجم النفقات العامة خلال فترة البحث قد مارست دوراً في زيادة حجم السيولة النقدية، وزيادة حجم الطلب الكلي في الإقتصاد العراقي والذي لم يقابله زيادة مماثلة في حجم العرض الكلي مما دفع بالأسعار نحو الإرتفاع.

(10٪) ستؤدي إلى إرتفاع معدل التضخم بنسبة (15.4٪). كما ان الإشارة الموجبة والمعنوية لمعلمة النفقات العامة عند مستوى معنوية (5٪) تشير هي الأخرى إلى أن زيادة النفقات العامة العراقية بنسبة (10٪) ستعمل على رفع معدل التضخم بنسبة (21٪)، والسبب في ذلك يعود إلى النفقات الحكومية الكبيرة، خاصة النفقات التشغيلية والتي تشكل النسبة الأكبر من النفقات العامة، وعلى وجه الخصوص البند الخاص بالرواتب والأجور. إن إرتفاع حجم النفقات العامة هو من سيعمل على زيادة حجم الطلب الكلي كون الإنفاق الحكومي هو أحد عناصر الحقن في الإقتصاد، وبالتالي يدفع بالإقتصاد كله نحو التوسع، ويعمل على زيادة التضخم إذا لم يقابل هذه الزيادة في حجم الطلب الكلي زيادة في المعروض السلعي. وتشير قيمة معامل التحديد  $R^2$  والتي بلغت (0.78) إلى أن التغيرات التي تحصل في المتغيرات المستقلة تفسر (78٪) من التغيرات التي تحصل في معدل التضخم، والنسبة الباقية وبالغلة (22٪) تعود إلى عوامل أخرى قد تؤثر على معدل التضخم لم يتضمنها النموذج. كما تبين قيمة (F) المحتسبة والبالغة (25.8) إلى معنوية النموذج ككل كونها أكبر من القيم الجدولية عند مستوى معنوية (5٪). كما يشير إختبار (D.W) إلى خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي بين المتغيرات المستقلة، إذ بلغت قيمة (D.W) المحتسبة (1.653) وهي أكبر من  $du=1.651$  وكذلك أكبر من  $dL=1.162$ .

##### 4.3. إختبار العلاقة السببية:

تجرى إختبارات السببية عادة من أجل بيان وتحديد إتجاه العلاقة بين المتغيرات المدروسة، أي تحيد المتغيرات التي تؤثر في الأخرى. من هذا المنطلق يصبح تحديد العلاقة السببية مسألة مهمة وضرورية في العديد من الدراسات الإقتصادية ومنها الدراسة قيد البحث. وسيتم إجراء إختبار السببية بالإعتماد على فترة تباطؤ تساوي (1)، وذلك لكون فترة التباطؤ المثلى والمحددة سابقاً هي (1). ويوضح الجدول (10) نتائج إختبار سببية (Granger) بين التضخم وعرض النقد والنفقات العامة في العراق خلال المدة (1990-2017).

جدول (10): نتائج إختبار السببية بين متغيرات الدراسة (1990-2017)

Pairwise Granger Causality Tests			
Date: 02/03/18 Time: 12:43			
Sample: 1990 2016			
Lags: 1			
b.	F-Statistic	Obs	Null Hypothesis:
24	3.59266	26	LOM1 does not Granger Cause LOCPI
95	0.23815		LOCPI does not Granger Cause LOM1
06	6.99370	26	LOTEXP does not Granger Cause LOCPI
07	0.65864		LOCPI does not Granger Cause LOTEXP
71	3.43792	26	LOTEXP does not Granger Cause LOM1
22	1.51115		LOM1 does not Granger Cause LOTEXP

## 2.4. المقترحات:

على ضوء ما تم التوصل اليه من نتائج يمكن تقديم عدد من المقترحات منها:

1. ترشيد النفقات الاستهلاكية وتوجيه النفقات الحكومية نحو المشاريع الاستثمارية المربحة، وزيادة حجم الاستثمارات في القطاعات الانتاجية، خاصة القطاع الزراعي والصناعي من أجل تقليص الفجوة بين العرض الكلي من السلع والخدمات والطلب الكلي المتزايد.
2. محاربة الفساد المالي والإداري المستشري في جميع مؤسسات ومفاصل الدولة لأنه المسبب الأول في هدر الأموال، كما أنه يسهم في تزايد النفقات العامة، والذي ساهم وبشكل كبير في إرتفاع المستوى العام للأسعار.
3. العمل على ضبط الزيادة في حجم الكتلة النقدية بما يتناسب مع الزيادة المتوقعة في حجم الناتج المحلي الاجمالي. والتنسيق بين السياستين المالية والنقدية لمعالجة ظاهرة التضخم التي يعاني منها الإقتصاد العراقي.
4. خلق الوعي المصرفي والادخاري لدى أفراد المجتمع العراقي بما يؤدي إلى زيادة الادخار، وتخفيض الإستهلاك أو تأجيله مما يخفف من مشكلة التضخم.
5. العمل على سحب النقد من الجمهور من خلال تخفيض نسبة القروض الممنوحة، او من خلال رفع نسبه الاحتياطي القانوني لدى البنوك، او بيع الاسهم والسندات بأسعار فائده مغرية، مما يحفز على شراء تلك السندات، إذ أن مثل هذه الإجراءات تعمل على الحد من معدل التضخم.
6. تنوع الإقتصاد العراقي وتقليص الصفة الربعية التي تجعله عرضة للأزمات الإقتصادية الخارجية مثل إرتفاع أسعار بعض السلع والخدمات الناجم عن التضخم المستورد، خاصة وأن العراق يعتمد وبشكل كبير على السلع الصناعية والاستهلاكية المستوردة، وما تحمله هذه الاستيرادات من إرتفاع في الأسعار .

## 5. المصادر

### 1.5. المصادر باللغة العربية:

#### الوثائق الرسمية:

1. البنك المركزي العراقي، النشرات السنوية ، سنوات مختلفة.
2. اللجنة الإقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مسح التطورات الإقتصادية والاجتماعية في منطقة الإسكوا، 2004-2005، نيويورك، 2005

#### الرسائل والأطاريح العلمية:

1. الجبوري، عصام محمد عبد الرضا ، دراسة قياسية للتضخم والعوامل المؤثرة في العراق للفترة (1963-1973)، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الإدارة والإقتصاد ، جامعة بغداد، 1983

2. سالكي، سعاد، دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، (دراسة بعض دول المغرب العربي)، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بالقايد، الجزائر،(2011).

#### البحوث والدراسات:

1. الربيعي، فلاح خلف، تفسير ظاهرة التضخم في الإقتصاد العراقي، مجلة الإصلاح الإقتصادي، المركز العراقي للإصلاح الإقتصادي، العدد(3)، 2006.
2. الوندائي، نشأت مجيد حسن، قياس تأثير المستوى العام للأسعار وعرض النقد على سعر صرف الدينار العراقي للفترة (1980 – 2002)، باستخدام نموذج التعديل الجزئي، مجلة الإدارة والإقتصاد ، العدد(82)، 2010.
3. حسن، باسم عبد الهادي ، البعد المالي في تطور بعض المتغيرات النقدية في العراق للمدة (2003-2015)، إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط، سلسلة 12، 2016.
4. داغر وعاشور، محمود محمد محمود ، احسان جبر ، العلاقة السببية بين عرض النقد والتضخم وسعر الصرف في العراق للمدة (1990-2011)، مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية، مجلد 20، العدد 77 ، 2014.
5. سنوني علي، بن البار محمد، أثر الإنفاق العام على التضخم النقدي في الجزائر خلال الفترة (1980-2012)، مجلة الحقيقة، العدد(37)، 2016.
6. شندي ونجم، أديب قاسم، حيدر ربح، السياسة المالية وكفاءة أداء البيئة الاستثمارية في الإقتصاد العراقي للمدة (1980-2013)، مجلة الكوت للعلوم الإقتصادية والإدارية، العدد18، 2015.
7. صالح، مظهر محمد ، حجم الآثار التضخمية الناشئة في جانب العرض على الاستقرار الإقتصادي، مجلة دراسات اقتصادية، بيت الحكمة، العدد الثاني، 2000.
8. صبري، جمال طارق محمد ، تسارع معدلات التضخم خلال الفترة(1991-2012) في العراق (الأسباب والمعالجات)، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية الجامعة، 50، 2017.
9. كاظم، عامر عمران ، تحليل وقياس العلاقة بين الإنفاق العام والتضخم في العراق للمدة (1980-1996)، مجلة جامعة كربلاء، العدد(11)، 2005.
10. كيطان، حسين علي ، قياس وتحليل تأثير عرض النقود على التضخم وسعر الصرف الأجنبي في الإقتصاد العراقي للمدة (1991-2014)، مجلة الكوت للعلوم الإقتصادية والإدارية، العدد (26)، 2017.

- الأجنبي، ط1، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت،2010
12. خالد واصف الوزني و د.احمد حسين الرفاعي، مبادئ الإقتصاد الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان- الاردن 2002.
13. عبد المجيد، عبد المطلب: اقتصاديات المالية العامة، جامعة المنصورة، مصر، 1990.
14. عطية، محمد عبد القادر، الحديث في الإقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية. للطباعة والنشر، الاسكندرية، 2005.
- 2.5. المصادر باللغة الإنكليزية:
1. Baumol, Blinder, William J., Alan S., Economics "Principles and Policy", 9<sup>th</sup> ed., 2003.
  2. Chiange, Alpha C., "Fundamental Of Mathematical Economics" McGraw-Hill International Book Company, 2<sup>nd</sup> ed., New York, 1974.
  3. Christiaan Heij, Paul de Boer, Philip Franses, Teun Kloek and Herman K. van Dijk, "Econometric Methods with Applications in Business and Economics", Oxford University Press, New York, USA, 2004.
  4. Gujarati, D.N, "Basic Econometrics", McGraw-Hill companies, Inc., New York, USA, 2003
  5. Kuan-Pin Lin, "Advanced Econometrics Topic: Nonstationary Time Series", 7<sup>th</sup> ed., Prentice Hall, 2012.
  6. Fellner, W., "The Valid Core of Rationality Hypotheses In the Theory of Expectations", Journal of Money, Credit and Banking, Vol. 12, No. 4, Part, 2, 198
  11. ياس، اسماء خضير، تحليل معدلات التضخم في العراق للفترة (2000-2010)، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية الجامعة، العدد 36، 2013.
  - الكتب:
  1. الإدريسي، عبد السلام، التحليل الإقتصادي الكلي، جامعة البصرة، 1986.
  2. الدليمي، عوض فاضل، النقود والبنوك، دار الحكمة للطباعة والنشر، الموصل، 1990.
  3. الجنابي طاهر، دراسات في المالية العامة، الجامعة المستنصرية، بغداد، 1990.
  4. الخطيب وشامية، خالد، أحمد، أسس المالية العامة، ط3، دار وائل للنشر والطباعة، عمان، 2007.
  5. الشمري، ناظم محمد نوري، النقود والمصارف، مطبعة دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، 1989.
  6. العيسى وقطف، نزار سعد الدين و ابراهيم سليمان، الإقتصاد الكلي، مبادئ وتطبيقات، دار حامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان- الاردن، 2006.
  7. الغالبي، عبد الحسين، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الإقتصادية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان 2011.
  8. الفتلاوي والزيدي، كامل علاوي وحسن لطيف، مبادئ علم الإقتصاد، ط1، دار الصفا للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
  9. الوادي، جاسم محمد، الإقتصاد الكلي، دار المستقبل للنشر، عمان، 2000.
  10. الوادي، العساف وصافي، محمود حسين، احمد عارف، وليد احمد، الإقتصاد الكلي، ط2، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
  11. بوخاري، لحو موسى، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، دراسة تحليلية للأثار الإقتصادية لسياسة الصرف





### پۆختە:

هه‌لاوسان بگۆره‌كی گرنگ یی ئابورا گشتی یه ژبه‌ر په‌یوه‌ندیا وی یا مۆكم لگه‌ل چه‌ندین بگۆرین پاسته‌قینه و یین درافی، و ژبه‌ر وی کارتیکرنا ئه‌و لسه‌ر به‌ره‌مایه‌تی و وه‌رارا ئابوری ده‌یلت، نه‌مازه تیکراییی وه‌رارا ئابوری سنوردار دکه‌ت و نه‌وه‌که‌ه‌قیی د ده‌رامه‌ت و سامانی دا و پاشان ژی دخۆشگۆزه‌رانی ئابوری دا پتر لیدکه‌ت. بۆیه راده‌کرنا هه‌لاوسانی و به‌ره‌نگاریبوونا وی به‌راهی کاره بۆ چیکه‌رین سیاسه‌تان لده‌می دانانا ئارمانجین ئابوری. ئارمانجا سه‌ره‌کی یا ئه‌قی فه‌کۆلینی پیقان و شروقه‌کرنا په‌یوه‌ندیا ئه‌گه‌رداره دناقبه‌را هه‌لاوسانی ئه‌وا به‌ژمارا پیقایی یا بۆهایین به‌کاربه‌ری ده‌ربیرین ژی ده‌یته‌ کرن و پيشاندانا درافی، و مه‌زاختیین حکومی دا د ئابورا عیراقی دا د هه‌یاما (1990-2017) دا. په‌یره‌وی چه‌نداتی ئه‌و ئامارازه‌بوو یی هاتیه بکارئینان ژبو بجه‌ئینانا ئه‌قی ئارمانجی بریکا پشتبه‌ستنکرن لسه‌ر شیوازیین پیقانی یین تازه ژ تاقیکرنا به‌رقه‌راربوونا زنجیره‌یین ده‌می، تامبوونا هه‌فیشک (کوینتیگره‌شن)، مۆدیلا درۆستکرنه‌فه‌یا شاشیی، و لدووماهیی ئه‌گه‌رداریا گرانگه‌ری. فه‌کۆلینی هه‌بوونا په‌یوه‌ندیه‌کا هه‌فسه‌نگین یا دۆمدریژ دناقبه‌را هه‌لاوسانی ژ ئالیه‌کی، و دناقبه‌را هه‌ر ئیک ژ مه‌زاختیین گشتی، و پيشاندانا درافی دا ژ ئالیه‌کی دی فه، سه‌لماند. هه‌روه‌سا ئه‌نجامین ته‌خمینکرنا مۆدیلا درۆستکرنه‌فه‌یا شاشیی لگۆره‌یی نرخیی پارامیته‌را هه‌فکۆلکی راسته‌کرنی (ئادجاسمینت کوافیشینت) دیاردکه‌ن کو تیکراییی هه‌لاوسانی براده‌یی سی یان چوار سالان فه‌دکیشیت هه‌تا جاره‌کا دی فه‌دگه‌ریته‌ باریی هه‌فسه‌نگیی وه‌کی قه‌یران، یان ژی شوکین ئابوری روودهن. دیسان ئه‌نجامان دیارکر په‌یوه‌ندیه‌کا ئه‌رکدار بئیک ئاراسته‌ یا هه‌ی، ژ پيشاندانا درافی بتيگه‌هی به‌رته‌نگ، و مه‌زاختیین گشتی بناراسته‌یی هه‌لاوسانی فه‌ دجیت، ئانکو هه‌رئیک ژ پيشاندانا درافی، و مه‌زاختیین حکومی دبه‌ ئه‌گه‌رین بلنذبوونا ناستی گشتی یی بۆهایان.

په‌یقین سه‌ره‌کی:



### Abstract:

The main objective of this study is to measure and analyze the causal relationship between inflation, money supply and government expenditure in the Iraqi economy for the time period (1990-2017). To achieve this goal modern standard methods such as test stability of the strings time and joint integration, model error and correct causal Granger have been used. The study found that there is a long-term equilibrium between inflation on the one hand and both public expenditure and money supply on the other. The results of the error correction model showed that the inflation rate takes up to (3.4) years to return to equilibrium in the event of crises or economic shocks. finally there is a one-way causality relationship tends from narrow money supply and public expenditure towards inflation. In other words, both narrow money supply and government spending are causing the price level to rise.

**Keywords:** Public expenditure, money supply, inflation, Co-integration, ECM model, Causality.

